Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هو استنتاج السمات النحوية المميزة بين الأبواب من خلال استشهادات النحاة بالتراكيب العربية . وعند عرض د. عبد الرحمن أيوب لحلول المفعول به محل الفاعل ليؤدى وظيفة جديدة هى نائب الفاعل يرى أنه يكتفى بحصر صيغ البناء للمعلوم فى الفعل الماضى والمضارع واسم الفاعل. وصيغ البناء للمجهول فى الفعل الماضى والمضارع واسم المفعول، ولا يمكن القول بأن المصدر الصريح مبنى للمعلوم أو للمجهول فهو لا يدل إلا على مجرد الحدث ليس من المشتقات ما يدل على وصف للمسند إليه سوى اسم الفاعل والصفة المشبهة به، واسم المفعول وصيغ المبالغة، أما ما عدا ذلك من الصيغ فليس بوصف للمسند إليه، ولهذا لا يمكن اعتبارها صيغاً للمعلوم وللمجهول، أما المصدر المؤول فبالرغم من إشارة الفعل فيه إلى الذات، فإنه وحده ـ لا مجموع الفعل والحرف المصدرى وهو الذى يمكن القول فيه البناء للمعلوم والمجهول.

وفى إطار معالجة النحويين العرب وتحديدهم لما يصلح لتبادل الوظائف النحوية من غيره أورد ابن السراج مميزات يميز بها بين ما يقوم نائباً وبين غيره يقول : « المصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعاً فى هذا الباب حتى يقدَّر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أ ن يقام مقام الفاعل، إذ لم تذكر الفاعل، فأما الحال والتمييز، فلا يجوز أن يجعل واحد منهما فى محل الفاعل، إذا قلت سير بزيد قائماً أو تصبب بدن عمرو عرقاً، لا يجوز أن تقيم«قائماً وعرقاً» مقام الفاعل، لأنهما لا يكونان إلا نكرة، فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لا يكون إلا معرفة، وكذلك المصدر الذى يكون علة لوقوع الشيء نحو : جئتك ابتغاء الخير لا يقوم مقام الفاعل ابتغآء الخير، لأن المعنى لابتغاء الخير، ومن أجل ابتغاء الخير، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى وقد أجاز قوم فى «كان زيد قائماً» أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون : كن قائم قال أبو بكر : وهذا عندى لا يجوز من قبل أن «كان» فعل غير حقيقى، وإنما